

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Prog. 11)/Rev.1
6 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون

الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ١١ - المستوطنات البشرية*

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> | |
|---------------|----------------|----------------------------------|
| ١ | ١-١١ - ١٣-١١ | البرنامج ١١ - المستوطنات البشرية |
| | | البرامج الفرعية: |
| ٣ | ٦-١١ - ٧-١١ | ١-١١ المأوى والخدمات الاجتماعية |
| ٣ | ٨-١١ - ٩-١١ | ٢-١١ الإدارة الحضرية |
| ٥ | ١٠-١١ - ١١-١١ | ٣-١١ البيئة والبنية الأساسية |
| ٦ | ١٢-١١ - ١٣-١١ | ٤-١١ التقييم والرصد |

* حسبما أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في الجزء الثاني من دورتها السادسة والثلاثين (A/51/16 (Part II)، الفقرة ١٣١)، يقدم هذا النص المنقح للبرنامج ١١، الذي يبين التوافق في الآراء المتوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، إلى الجمعية العامة للموافقة عليه.

١-١١ الاتجاه العام لهذا البرنامج، الخاضع لمسؤولية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المركز). هو تشجيع تنفيذ جدول أعمال الموئل وخطة العمل العالمية التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأهداف جدول أعمال الموئل هي توفير المأوى اللائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر. وتشمل الاستراتيجيات المتبعة لبلوغ هذه الأهداف التمكين والمشاركة وبناء القدرات والتنمية المؤسسية.

٢-١١ والبشر هم محور اهتمامات التنمية المستدامة. وفي عالم القرن الحادي والعشرين الآخذ في التحضر على نحو متزايد، يزداد ترابط السكان في المناطق الحضرية والريفية فيما يتعلق برافهم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. وهكذا أكد جدول أعمال الموئل الحاجة إلى تحسين الأحوال المعيشية، ولا سيما للفقراء في المستوطنات الريفية والحضرية على السواء. ولدى القيام بذلك سيولى اهتمام خاص للحالة الحرجة واحتياجات البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عند تشجيع توفير المأوى المناسب للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

٣-١١ والنهج العام الذي ينبغي أن يتوخاه المركز هو تقديم الدعم إلى الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والعمل معها في شراكة لدى الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على التحضر السريع وضمان إعطاء المستوطنات من جميع الأحجام القدرة على الاضطلاع بدورها الرئيسي في التنمية والتكفل بالاحتياجات الأساسية للناس.

٤-١١ وولاية البرنامج مستمدة من مؤتمر الموئل الثاني، ولا سيما جدول أعمال الموئل وقراري الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي أنشأت بموجبه المركز و ١٨١/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي اعتمدت الجمعية العامة بموجبه الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠. وتستمد الولاية أيضاً من قرارات الهيئات التشريعية ذات الصلة بشأن جدول أعمال القرن ٢١ (الفصول ٧ و ٢١ و ٢٨) ومن نتائج المؤتمرات العالمية التي عُقدت مؤخراً برعاية الأمم المتحدة.

٥-١١ ويتوقع أن يكون البرنامج قد عزز، قبل نهاية الفترة المشمولة بالخطة، القدرات المؤسسية والتقنية على الصعيدين الوطني والمحلي على وضع وتنفيذ ورصد وتقييم برامج المأوى والمستوطنات البشرية المستدامة لتنفيذ جدول أعمال الموئل، ومن خلاله أهداف جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي. وسيتحقق هذا من خلال اتباع نهج متكامل يتألف من إسداء المشورة في مجال السياسة والتعاون التقني المستهدف وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والاستفادة منها من خلال الشبكات والشراكات الجديدة على الصعد الدولية والوطنية والمحلية. والبرنامج، إذ يعكس الدعوة الموجهة في جدول أعمال الموئل إلى المركز بأن يركز على أهداف ومساائل استراتيجية محددة تحديداً جيداً، سيركز على ثلاثة مجالات أساسية فنية تتعلق بالموئل والخدمات الاجتماعية والإدارة الحضرية والبيئة والبنية الأساسية فضلاً عن المهام الشاملة لربط الشبكات والتقييم والرصد.

البرنامج الفرعي ١١-١ المأوى والخدمات الاجتماعية

١١-٦ إن مشكلة عدم كفاية المأوى والخدمات الاجتماعية الأساسية على نطاق العالم، ولا سيما بالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة والمنخفضة الدخل لا زالت تمثل قيودا مفروضة على التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية وتمثل تحديات لقدرات القطاعين العام والخاص في معظم البلدان على توفير السكن على النطاق المطلوب وبتكاليف يمكن تحملها. وستعطى أولوية عليا لاعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج للمستوطنات الحضرية والريفية قائمة على نهج التمكين، ترد إجمالا في الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ومجالات العمل المناظرة المبينة في جدول أعمال الموئل. وفي هذا الصدد، ستوجه الجهود نحو صياغة سياسات تمكين وتقييمها دوريا بوصفها إطارا لنظم ذات كفاءة وفعالية لتوفير المأوى والخدمات الاجتماعية الأساسية. وسينصب التركيز على التعلم من نماذج أفضل الممارسات في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاركة المجتمع المحلي وإزالة القيود المؤسسية والتنظيمية. وسيولى اهتمام أيضا للمسائل التي لا يمكن تركها للسوق، ولا سيما تلك التي تؤثر تأثيرا سلبيا على الأحوال المعيشية للفقراء.

١١-٧ وفيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي:

(أ) تشجيع سياسات الإسكان والاستراتيجيات التمكينية ونظم توفير المأوى والخدمات الاجتماعية التي تستجيب للحاجة إلى توفير المأوى المناسب وضمان الحياة، ولا سيما بالنسبة للمجموعات الفقيرة والضعيفة؛

(ب) تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على المساهمة في توفير المأوى في المستوطنات الحضرية والريفية بدعم، في جملة أمور، الإسكان القائم على الجهود الذاتية وتنظيم حياة الأراضي والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية؛

(ج) المساهمة في تحسين قدرة مؤسسات التمويل على تلبية احتياجات الناس ذوي القدرة المحدودة على الوصول إلى الأشكال التقليدية لتمويل الإسكان أو الذين لا تتوفر لهم هذه الفرصة؛

(د) تعزيز قدرة الحكومات على جميع المستويات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية على توفير وإدارة الخدمات الاجتماعية الأساسية والحفاظ عليها؛

(هـ) المساهمة في تحسين قدرة صناعات البناء على تلبية احتياجات قطاع الإسكان من مواد البناء والخدمات ذات الصلة وتكنولوجيات البناء المناسبة بأسعار تكون في المتناول.

البرنامج الفرعي ١١-٢ الإدارة الحضرية

١١-٨ إن التحضر السريع وتركز السكان الحضريين في مدن كبيرة وامتداد المدن إلى مناطق جغرافية أوسع والنمو السريع للمدن الكبرى هي من بين أهم التحولات في عصرنا. ويعني تزايد التحضر في العالم ضمنا

أن التنمية المستدامة ستتوقف إلى حد كبير على القدرة الإدارية المتوفرة في المستوطنات الحضرية بجميع أحجامها. ويمكن للحكومة على صعيد البلديات أن تكون شريكا فعالا في جعل المستوطنات البشرية صالحة ومنصفة ومستدامة نظرا لأن هذا المستوى الإداري هو أقربها إلى الناس. بيد أنه على النحو المسلم به في جدول أعمال الموئل فإن ندرة الموظفين المؤهلين على نحو مناسب وضعف النظم المؤسسية والقدرات التقنية هي من بين العقبات الرئيسية التي تواجه تحسين المستوطنات البشرية في كثير من البلدان، ولا سيما في البلدان النامية. ولذا يجب أن يشكل كل من بناء القدرات واستراتيجيات التنمية المؤسسية جزءا لا ينفصل من سياسات تنمية المستوطنات على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي البلدان النامية، بصفة خاصة، حيث تتسم التغيرات في أنماط المستوطنات البشرية بالسرعة وتترتب عليها تحديات اجتماعية - اقتصادية وبيئية ملحة، توجد حاجة إلى ضمان الفعالية والكفاءة في تنمية ونقل المهارات القيادية والخبرات الفنية في مجال التخطيط والإدارة والدراية الفنية والتكنولوجيا والموارد.

٩-١١ وفيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي:

(أ) المساهمة في ظهور نهج قائم على التمكين والمشاركة يتبع في إدارة تنمية المستوطنات البشرية وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا النهج، عن طريق تعزيز الأدوات المناسبة المتعلقة بالسياسة، بما في ذلك الأطر التنظيمية والترتيبات المؤسسية التي تشجع على إجراء حوار علني وشامل فيما بين جميع الأطراف المهمة؛

(ب) تعزيز قدرة السلطات المحلية وروابطها وشبكاتها على تقاسم الممارسات الجيدة والنهج المبتكرة المتبعة إزاء الإدارة المستدامة للمستوطنات البشرية، فضلا عن تعزيز ربط الشبكات وتبادل الخبرات الفنية والخبرات وأفضل الممارسات والدراية والتكنولوجيا، بما في ذلك إنشاء نظم معلومات لتحقيق ذلك الغرض؛

(ج) مساعدة الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها بما في ذلك من مصادر القطاع الخاص وأسواق رأس المال من أجل تدعيم القاعدة المالية والاقتصادية للإدارة المستدامة للمستوطنات البشرية وتعزيز قدرة كل من الحكومات المركزية والمحلية عن طريق التدريب في مجال التمويل والإدارة الحضريين؛

(د) تشجيع سياسات وممارسات إدارة الأراضي التي ستسهم في التنمية المستدامة للمستوطنات، مع ضمان استجابة الأسواق على نحو ملائم للطلب وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية؛

(هـ) تشجيع التدريب والتعليم الشاملين وسياسات تنمية الموارد البشرية التي تراعي الفوارق بين الجنسين ومشاركة السلطات المحلية ورابطاتها وشبكتها، فضلا عن المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث والتدريب والتعليم والمنظمات النابعة من المجتمع المحلي والقطاع الخاص.

البرنامج الفرعي ٣-١١ البيئة والبنية الأساسية

١٠-١١ لن تتحقق استدامة البيئة العالمية، وفقا للأهداف المبينة في جدول أعمال القرن ٢١، ما لم تتمتع المستوطنات البشرية في المناطق الحضرية والريفية على السواء بالنشاط الاقتصادي والحيوية الاجتماعية والسلامة البيئية. ومن المنطلقات المحورية لجدول أعمال الموئل أن المستوطنات البشرية تنطوي على احتمالات واعدة لحماية الموارد الطبيعية في العالم واستخدامها بعناية من خلال قدرتها على دعم أعداد كبيرة من البشر في الوقت الذي تحد فيه من الآثار على البيئة الطبيعية. ويتطلب توفير وصيانة البنية الأساسية والخدمات الجوهرية لتحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة للمستوطنات البشرية شراكات عمل فيما بين قطاعات المجتمع: العام والخاص والمجتمع المحلي، ولا سيما على الصعيد المحلي، كما شدد على ذلك إطار الجدول المحلي لأعمال القرن ٢١ وجدول أعمال الموئل. والسلطات المحلية في حاجة إلى مساعدات محددة لتخطيط وتشغيل وصيانة البنية الأساسية المادية والاجتماعية والبيئية للمستوطنات البشرية ولوضع سياسات بيئية محلية. وسينصب تركيز الجهود على تعزيز القدرات على الإدارة البيئية المتكاملة وعلى توفير تدابير الدعم المحددة للاستثمارات الموظفة في نقل تكنولوجيات البنية الأساسية السليمة بيئيا التي ثبتت صلاحيتها ونشر أفضل الممارسات في مجال تحسين البيئة المعيشية وتعزيز القدرات الإدارية والتقنية للمؤسسات المحلية.

١١-١١ وفيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي:

(أ) تعزيز قدرة الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلا عن القطاع الخاص على إدارة الطلبات المتزايدة بسرعة على البنية الأساسية والخدمات في المستوطنات الحضرية والريفية بطريقة تتسم بالكفاءة الاقتصادية والسلامة البيئية والاستدامة الاجتماعية؛

(ب) تعزيز القدرات على صعيد البلديات والمجاورات السكنية على توفير الاستفادة من البنية الأساسية وتشجيع المشاركة الطوعية ومشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في بناء وتشغيل وصيانة البنية الأساسية؛

(ج) تدعيم قدرات التخطيط والإدارة البيئية المتكاملة ودعم الخطط البيئية المحلية وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي من خلال برامج تهدف إلى تعزيز قدرات التخطيط وآليات المشاركة وتبادل المعلومات على الصعيد المحلي؛

(د) تشجيع التخطيط لإيجاد الحلول وتصميمها في المناطق الحضرية والريفية في ميادين التخلص من النفايات والمرافق الصحية وإمدادات المياه والنقل والطاقة مما يزيد إلى أقصى حد من الكفاءة وفرص الاستعادة وإيلاء الاعتبار الواجب لقدرة النظام الإيكولوجي على الاستيعاب؛

(هـ) مساعدة الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي فضلا عن المجتمعات المحلية على تحسين قدراتها في مجالي الإدارة والتخطيط من أجل تخفيف آثار الكوارث والتأهب لها وإدارة أنشطة التعمير بعد وقوع الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان.

البرنامج الفرعي ١١-٤ التقييم والرصد

١٢-١١ كما طلب في جدول أعمال الموئل، من الجوهرية تقييم الآثار المترتبة على السياسات والاستراتيجيات والإجراءات بالنسبة لتوفير المأوى المناسب وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. ولذا، فإن لهذا البرنامج الفرعي مهمة تقديم الدعم الشامل والمحوري لتنفيذ جدول أعمال الموئل ودعم المسؤوليات المعهود بها إلى لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومؤتمر الموئل الثاني. وسيكون البرنامج، في حد ذاته، مسؤولاً بصفة محددة عن وضع عملية ملائمة لتحليل ورصد الاتجاهات الرئيسية في مجال التحضر والآثار المترتبة على سياسات التحضر، بما في ذلك جمع البيانات الموزعة على أساس نوع الجنس. وسيسهل أيضا رصد جدول أعمال الموئل على الصعيدين الوطني والمحلي. وسيستمر توجيه الجهود نحو تبادل المعلومات الشاملة وتحديد طرائق نشر أفضل الممارسات حسب المطلوب في جدول الأعمال. وستتاح المعلومات الناتجة على نطاق واسع، كما ستبين أوجه التنوع الإقليمي والوطني والمحلي.

١٣-١١ وفيما يلي الأهداف الأخرى الأكثر تحديدا لهذا البرنامج الفرعي:

(أ) إنشاء نقطة مراقبة حضرية تتخذ شكل شبكة لجمع المعلومات وتحليلها من أجل ربط المركز بجميع المنظمات والشركاء الآخرين المعنيين؛

(ب) تقديم المساعدة من أجل وضع مبادئ توجيهية للرصد والتقييم على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل باستخدام مؤشرات الإسكان والمستوطنات البشرية، وتعزيز قدرات جمع البيانات وتحليلها على جميع المستويات؛

(ج) تعزيز قدرة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ليقوم بدور غرفة مقاصة مركزية لتبادل المعلومات على الصعيد العالمي وتيسير ذلك بشأن توفير المأوى المناسب للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية عن طريق جملة وسائل منها التعرف على أفضل الممارسات وتوثيقها وتبادلها، والقيام بدور مركز تنسيق مرجعي داخل منظومة الأمم المتحدة ومحور شبكة عالمية لنشر المعلومات والخبرات

الفنية عن المسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية ومؤشراتها وأحوالها واتجاهاتها، بما في ذلك الاحتفاظ بدليل للخبرة الفنية واستكماله من أجل دعم تنفيذ خطط العمل الوطنية والمحلية؛

(د) تشجيع إنشاء أو تعزيز، حسبما يكون ملائماً، الشبكات العالمية بين جميع الأطراف المهمة، ومع القطاع الخاص بصفة خاصة من أجل تيسير تبادل التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية، فضلاً عن تعبئة الموارد؛

(هـ) تعزيز قدرة المركز والشركاء والمنظمات المعنيين على عمليات البرمجة والرصد دعماً لتنفيذ جدول أعمال الموئل والفصول ٧ و ٢١ و ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١.
